Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 17 / العـدد 01 / مارس 2023 / ص ص 362 - 376

دور الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية

The role of political culture in the process of democratic transition in the Arab countries

عبدالمومن مري

جامعة بجاية (الجزائر) ، abdelmoumene.merri@univ-bejaia.dz

تاريخ الاستلام: 2022/06/01 تاريخ القبول: 2023/03/19 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز دور ومدى قدرة مدخل الثقافة السياسية في إحداث عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية، وتحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين نمط الثقافة السياسية السائد وطبيعة النظام السياسي القائم في أي دولة عربية، والتعرف كذلك على طبيعة التحول الديمقراطي الذي يمكن تحقيقه.. ومن أجل تبيان ذلك قمنا بتناول العناصر التالية، بناء إشكالية الدراسة وطرح تساؤلاتها واقتراح فرضياتها، تحديد أهداف وأهمية الدراسة وتعريف المفاهيم التي تقوم عليها، أثر الثقافة السياسية على النظام السياسي، تحديات التحول الديمقراطي في الدول العربية، وأخيرا ترسيم وتعزيز قيم الثقافة السياسية في البناء الديمقراطي.

ومن النتائج المتوصل إليها هي أن للثقافة السياسية دور وتأثير كبيرين في عملية التحول الديمقراطي، ولإنجاح عملية التحول لابد أن يتوافق نمط الثقافة السياسية العربية السائدة مع نمط وشكل الأنظمة السياسية العربية القائمة، عن طريق تأسيس ثقافة سياسية جديدة قائمة على أساس غرس قيم الديمقراطية من خلال التنشئة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين .

كلمات مفتاحية: الثقافة، الثقافة السياسية، التحول الديمقراطي، النظام السياسي.

ABSTRACT:

The current study aims to highlight the role and extent of the ability of the political culture approach to bring about the process of democratic transformation in the Arab countries, and to determine the nature of the relationship between the prevailing political culture pattern and the nature of the existing political system in any Arab country, as well as to identify the nature of the democratic transformation that can be achieved. In order to demonstrate this, we dealt with the following elements: constructing the problem of the study, raising its questions and proposing its hypotheses, defining the objectives and importance of the study and defining the concepts on which it is based, the impact of political culture on the political system, the challenges of democratic transformation in the Arab countries, and finally demarcating and strengthening the values of political culture in democratic construction.

Among the results reached is that political culture has a significant role and influence in the process of democratic transformation, and for the success of the process of transformation, the style of the prevailing Arab political culture must be compatible with the style and shape of the existing Arab political systems, by establishing a new political culture based on the inculcation of democratic values through upbringing. And enhancing the political participation of citizens.

Keywords: culture, political culture, democratic transition, political system.

- المؤلف المرسل: عبدالمومن مري

doi: 10.34118/ssj.v17i1.3203

http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/3203

ISSN: 1112 - 6752 | رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

1- مقدمة:

يتميز كل مجتمع عن غيره من المجتمعات بخصوصية يعكسها نمط الثقافة السائد بين أفراده، والتي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي، والتركيب الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته المختلفة.

تعبّر الثقافة السياسية التي تمثل جزءا من الثقافة العامة للمجتمع، عن منظومة القيم والاتجاهات والمشاعر السائدة والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم فيما بينهم، وفي علاقاتهم مع السلطة وأمور السياسة في مجتمع معين، وعن مدى رسوخ هذه القيم والاتجاهات في نفوس الأفراد. وهذا ما يعطي للثقافة السياسية دورا هاما في تحديد شكل التحول والانتقال نحو الديمقراطية للمجتمع المعني بهذه العملية، فطبيعة وشكل التحول السياسي الديمقراطي في الدول العربية تحددهما طبيعة النظام السياسي القائم فيها، المرتبطان كذلك بنمط الثقافة السياسية للقوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في المجتمع.

إن التحول الديمقراطي ظاهرة طبيعية تمر بها مختلف الدول، ويعتبر تحدي يواجه الأنظمة السياسية العربية، خاصة بعد الثورات التي عرفتها الكثير من الدول العربية والتي تعرف بالربيع العربي، هذا التحدي يتمثل في إشكالية البدء في عملية الانتقال نحو الديمقراطية، بطريقة سلمية سلسة تراعى فيها قيم وتوجهات الأفراد والمجتمع بكل وعي وقناعة، وبعيدا عن كل ما يؤدي إلى حدوث صراعات واختلافات بين النظام السياسي و المواطنين من جهة، وبين مختلف الجماعات و التيارات التي يتكون منها المجتمع من جهة أخرى. هذه الاختلافات تعبر عن وجود رؤى متباينة بين أفراد المجتمع حول كيفية البناء الديمقراطي الحقيقي.

2- إشكالية الدراسة:

تبحث إشكالية هذه الدراسة عن دور الثقافة السياسية في تحقيق التحول الديمقراطي في البلدان العربية، من خلال مدى قدرتها على تجديد ذاتها، وإحداث القطيعة مع الثقافة التقليدية القائمة على الخضوع والخوف من التغيير، وذلك بالانفتاح على تجارب الدول الرائدة في هذا المجال وتمثلها لقيم الحرية والديمقراطية، وهذا ما دفعنا إلى طرح هذه التساؤلات:

- كيف تساهم الثقافة السياسية في التحول الديمقراطي بالدول العربية؟
- ما الذي يحدد طبيعة التحول الديمقراطي الذي يمكن تحقيقه؟
- ما هي الآليات التي استعملتها الشعوب العربية في عملية التحول الديمقراطي ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تساهم الثقافة السياسية في التحول الديمقراطي بالدول العربية، من خلال تأسيس ثقافة سياسية ديمقراطية جديدة، مبنية على قيم جديدة تحدد العلاقة التي يجب أن تكون بين المواطن والنظام السياسي القائم.

- طبيعة التحول الديمقراطي تحددها طبيعة النظام السياسي في أي دولة، إما بالوسائل السلمية أو باستعمال العنف، مما يجعل عملية التحول الديمقراطي مختلفة بين الدول، فنجاح أو فشل العملية مرتبط بمجموعة من العوامل منها السياسية، الاجتماعية والثقافية.

- استعملت الشعوب العربية الحركات الاحتجاجية كآلية في عملية التحول الديمقراطي.

3- أهمية الدراسة وأهدافها ومنهجها:

3-1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال التطرق والاطلاع على مفهوم وأهمية الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، ومدى قدرة الثقافة السياسية العربية على تحقيق التغيير السياسي الذي تتطلع إليه شعوب الدول العربية، نظرا لوجودها

تحت هيمنة أنظمة سياسية تسلطية غير ديمقراطية، مما دفعها إلى الوقوف ضدها ومحاولة تغييرها بشتى الوسائل المتاحة حسب كل دولة، وهذا ما أدى بنا إلى التساؤل والبحث عن طبيعة التحول الديمقراطي الذي يمكن تحقيقه في ظل هذه الأنظمة السائدة منذ عقود من الزمن.

2-3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد طبيعة الثقافة السياسية السائدة في الدول العربية.
- تحديد طبيعة الأنظمة السياسية العربية السائدة.
- التعرف على طبيعة التحول الديمقراطي الذي يمكن تحقيقه.
- تبيان مدى قدرة الثقافة السياسية العربية على تحقيق التحول الديمقراطي.

3-3- منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل الدور الذي يمكن أن تقوم به الثقافة السياسية كمدخل واقتراب في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية. بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال دراسة واطلاع على واقع الثقافة السياسية ودورها في التحول الديمقراطي داخل الدول العربية.

4- الإطار المفاهيمي للدراسة:

1-4- مفهوم الثقافة:

لقد تم استخدام مصطلح الثقافة في فرنسا في العصور الوسطى وكان يعنى العبادة الدينية. وفي القرن السابع عشر، حدد مصطلح الثقافة بعمل الأرض، ثم ثقافة الحروف، ثم ثقافة العلوم. وفي القرن الثامن عشر أصبح المصطلح يشير إلى تكوين العقل.

ويعود استخدام مصطلح الثقافة بهذا المعنى إلى 1871 مع نشر كتاب "الثقافة الأولية" للاثنولوجي ادوارد تايلور (1832-1917) ومنها تم اقتباس التعريف الآتي: الثقافة في مفهومها الاثنوغرافي الواسع هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة، المعتقد، الفن، الأخلاق، القانون، العرف وكل القدرات والعادات المكتسبة عن طريق الإنسان بصفته عضو في المجتمع. (Delas & Milly, 1997, p. 178)

ويقصد أيضا بمصطلح الثقافة المعتقدات، الأساطير، بمعنى التمثلات الجماعية لمجتمع، التي هي بمثابة العناصر الروحية والنفسية، أما التقنيات والمؤسسات فتشكل العناصر المادية.(Duverger, 1967, p. 140)

كما تعرف الثقافة أيضا بأنها مجموعة من المعارف والمعتقدات والطقوس والمعايير والقيم ونماذج سلوك الأفراد داخل مجتمع معين.

2-4- مفهوم الثقافة السياسية:

يعتبر مفهوم الثقافة السياسية من أهم المفاهيم المثيرة للاهتمام، وتظهر أهميته من خلال ارتباط الثقافة السياسية بتوجهات الأفراد وآرائهم ومعتقداتهم وسلوكهم ومواقفهم تجاه نظامهم السياسي ، فقد تكون الثقافة السياسية طريقا سالكا يساعد في عملية التحول الديمقراطي أو عائقا أمامها يحول دون تحقيق ذلك، وهذا يعود إلى نمط الثقافة السائد في المجتمع. ويقصد بالثقافة السياسية بصورة عامة الجوانب السياسية للثقافة.

تعرف الثقافة السياسية بأنها "مجموعة من القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم ،فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة

المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة." (المنوفي، 1980، صفحة 14)

يعرف روبرت دال Robert Dahl "الثقافة السياسية بوصفها العمل الذي يفسر أنماط التعارض السياسي." (الأقداحي، 2009، صفحة 315)

ويعرفها فليب برو Philippe Braud بأنها" من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجاله السياسي المركب وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر الواعية أو غَير الواعية التي ترشده في سلوكه كمواطن." (الطيب، 2007، صفحة 182)

"الثقافة السياسية هي ما يتعلمه الفرد من معلومات بهدف تنمية المفاهيم السياسية ومعرفة الحقوق والواجبات والقيم والمعايير والتوجهات الضرورية، للتكيف مع المجتمع والنظام السياسي." (خطاب، 2004، صفحة 42)

يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة. وتعنى أيضا منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم. (محمد عبدالمنعم، 2021)

وتعرف أيضا بأنها "مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر ايجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر و العمليات السياسية." (دايموند، 1994، صفحة 16)

وبناء على التعريفات السابقة، تؤكد الكثير من البحوث والدراسات على وجود ارتباط بين الثقافة السياسية والديمقراطية، بالقول أن الديمقراطية ليست فقط مؤسسات، وإنما هي أيضا مجموعة من القيم والاتجاهات والمشاعر التي تعمل على تشجيع الممارسة الديمقراطية الفاعلة، وقد أكدت النظريات الخاصة بالديمقراطية أن غياب هذه المعتقدات والاتجاهات لدى الحكام والمحكومين يعصف بالنظام الديمقراطي، وبالتالي تقتضي الديمقراطية – كنظام سياسي- ثقافة ذات محتوى محدد، يعبر عنها باسم الثقافة السياسية الديمقراطية. (الزياني، 2015، صفحة 03)

وفي دراستنا هذه نعني بالثقافة السياسية كل ما يحمله الفرد من قيم وتوجهات واعتقادات ونظرته تجاه السلطة، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالنظام السياسي،من حيث تحديد ما يتوقعه المواطن من السلطة كالأدوار والأنشطة التي تهم كل مجالات حياته.

3-4- مفهوم التحول الديمقراطي:

يشير مفهوم التحول الديمقراطي في معناه الواسع إلى تغيير النظام السياسي بالانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي. فهو يمثل مرحلة يتم من خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم وانهياره، والقيام ببناء نظام ديمقراطي جديد، حيث تشمل عملية التحول عناصر النظام السياسي، مثل البنية الدستورية، المؤسسات والعمليات السياسية، ومن الممكن أن تشهد العملية صراعات ومساومات وتفاوض بين مراكز القوى داخل الوطن. (الوحيشي، 2015، صفحة 53)

عرف صامويل هينتينغتون التحول الديمقراطي بأنه:"عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة وتتصارع فيما بينها للوصول إلى السلطة، وتختلف تلك المجموعات من حيث إيمانها بالديمقراطية أو عدائها لها. ويكون الانتقال في شكل متدرج من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يقبل بالمشاركة السياسية ولا بثقافة التداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح أو أكثر تفتحا." (Huntington, 1996, p. 121)

كما يقول هينتينغتون صاحب نظرية صدام الحضارات إن النظام الديمقراطي لا يقام بمجرد الميول والتوجهات، ولكنه يقام بفعل الناس، كما أن إنشاء الديمقراطيات لا يتم بفعل الأسباب، بل من قبل المسببين الفاعلين.

وعرفه فيليب شميتر بأنه:"عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق بها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، وهي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر." (أحمد منصور، 2004، صفحة 29)

ارتبط ذكر التحول الديمقراطي بثورات الربيع العربي، على اعتبار أنها الهدف المرجو مما شهده الشارع العربي من موجات احتجاجية، قادتها جموع الجماهير الغاضبة من ممارسات الأنظمة القائمة، والموصوفة إجمالا بالأنظمة الشمولية والتسلطية والديكتاتورية، فكان بذلك التحول الديمقراطي أحد أهم المخرجات المنشودة لثورات الربيع العربي التي عبر من خلالها الشارع العربي عن عزمه في الانتقال من الممارسات الشمولية إلى الممارسات الديمقراطية. (لخضاري، 2019، صفحة 141)

يمكن لنا القول أن التحول الديمقراطي هو إحداث النظام قفزة نوعية في مستويات الديمقراطية، إما من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي، أو من نظام شبه استبدادي إلى نظام أكثر ديمقراطية.

نعني بالتحول الديمقراطي في دراستنا هذه عملية انتقال الأنظمة السياسية العربية من الشمولية والدكتاتورية التي عرفتها كل الدول العربية إلى مستويات متفاوتة من الديمقراطية، واتخذ التحول نمط صراعي تمثل في ظهور حركات احتجاجية وثورات ضد الأنظمة السياسية القائمة عرفت بالربيع العربي والتي امتدت إلى الكثير من الدول، حيث طالبت شعوب هذه الدول تغيير أنظمتها الاستبدادية بالديمقراطية، وذلك بالسماح للمواطنين بالمشاركة في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة، أي باختيار القادة بكل حرية وديمقراطية وليس عن طريق القوة. واختلفت آليات الانتقال من دولة إلى أخرى، هناك من استعمل التظاهر السلمي في الشوارع، وهناك من استعمل القوة والعصيان، وذلك بحسب موقف ورد فعل كل نظام سياسي تجاه مطالب التغيير والتحول الديمقراطي.

4-4- مفهوم النظام السياسي:

تعددت وتباينت التعريفات التي تناولت مفهوم النظام السياسي، وسوف نقوم بتقديم البعض منها.

يعرف غابرييل ألموند Gabriel Almond النظام السياسي بأنه عبارة عن نظام من التفاعلات القائمة في شتى المجتمعات المستقلة، يؤمن مجموعة من الوظائف التي تهدف إلى التكيف و الانسجام، ويهتم بالمحافظة على النسق داخل المجتمع، أو على العكس يعمل على تحويله وتبديله. (ملحم، 1993، صفحة 44)

ويعرفه دافيد ايستون David Easton بأنه:" نظام السلوك الأكثر إدخالا في مجتمع التوزيع القيم، عن طريق السلطة.' (Addi, 1990, p. 104)

يمكن اعتبار النظام السياسي كأنه جزء من النظام الاجتماعي، يؤثر على القوى الاجتماعية غير الرسمية ويتأثر بها.

5- أثر الثقافة السياسية على النظام السياسي:

كل نظام سياسي مهما كان شكله وطبيعته، فهو بحاجة إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتحافظ على استقراره واستمراره، فالقيم والمعتقدات التي تسود في المجتمع تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاما ومحكومين. تتمثل أهمية الثقافة السياسية في كونها موجها للسلوك السياسي لأفراد المجتمع، ومحددا لطبيعة علاقة الفرد بالسلطة. (محمد عبدالمنعم، 2021، صفحة 13) فالثقافة تُنتج عن وعي وسياسة على حد قول عبد الله العروي.

يعتبر الباحثان غابريل ألموند وسيدني فيربا أن الثقافة تحتوي على ثلاثة جوانب: جانب قمعي متكون من المعارف حول النظام السياسي وجانب عاطفي قائم على التعلق الشخصي بالزعماء والمؤسسات وجانب تقييمي يمثل قدرة الأفراد على تقديم الأحكام القيمية والآراء بشأن الظواهر السياسية وعمل النظام السياسي. إن القيام بدمج هذه الجوانب الثلاثة يمكن الحصول على ثلاثة أنماط كبيرة للثقافة السياسية: الثقافة الرعائية، ثقافة الخضوع وثقافة المشاركة. (دوفرجيه، 2001، صفحة 93)

إن ثقافة الخضوع وثقافة المشاركة هما شكلان لثقافة وطنية حقة. فثقافة الخضوع أي الثقافة السياسية التابعة تتميز بمساهمة متواضعة، يعرف أعضاء النظام وجوده، لكنهم يبقون سلبيين إزاءه لاعتقادهم بعدم جدوى بلورة مدخلات للنظام السياسي، فهو خارجهم بشكل من الأشكال، فهم ينتظرون منه الخدمات ويخافون التجاوزات، ولا يعتقدون بإمكانية تغيير صيرورة النظام بصورة محسوسة. أما في ثقافة المشاركة فعلى العكس، فيعتقد المواطنون بقدرتهم على تحويل مسيرة النظام عن طريق التزامهم بالمشاركة السياسية الفعالة، باتخاذ طرق ووسائل متنوعة كالانتخابات، المظاهرات، العرائض... الخ.

وحسب ألموند وفيربا كل هذه الأنماط الثقافية الثلاثة على علاقة مع نمط بنية سياسية، فالثقافة الرعائية تتعلق ببنية تقليدية غير مركزية، أما ثقافة الخضوع والتبعية فترتبط ببنية مركزية متسلطة، في حين أن ثقافة المشاركة فهي مرتبطة ببنية ديمقراطية. (دوفرجيه، 2001، صفحة 94)

تساهم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع في الكثير من البلدان، في تحديد شكل وطبيعة النظام السياسي، بل قد تتعداه إلى المساهمة في تحديد عناصر القيادة السياسية.ففي الأنظمة الملكية مثلا تكون القيادة السياسية إرثا لعائلة معينة، في ظل ثقافة سياسية سائدة تضفي الشرعية على هذا النوع من أنظمة الحكم. (محمد عبدالمنعم، 2021، صفحة 14)

تؤثر الثقافة السياسية على النظام السياسي تأثيرا كبيرا وبارزا، فانطلاقا من المعطيات الثقافية السائدة في المجتمع، يقوم النظام السياسي بالعمل على صياغة مواقف الأفراد، بحيث تدفع الثقافة السياسية بالمواطنين إما إلى الانخراط في النظام السياسي القائم وبالتالي المشاركة السياسية، أو تدفعهم إلى اللامبالاة والعزوف عن الحياة السياسية بشكل عام، وهناك علاقة بين كل نمط ثقافي ونمط بنية سياسية، ولتأمين استمرار واستقرار النظام السياسي لابد من وجود توافق وتجانس بين الثقافة السياسية والبنية السياسية، أما إذا حدث العكس أي التفاوت والتباعد بينهما فالنظام يعمل بشكل سيئ ويصبح مهددا بالانهيار والزوال، إلا أن التوافق الكامل لا يحدث على الدوام لعدم امتلاك الثقافة السياسية التطابق الكامل، (علوان، 2009، صفحة 11) فكل ثقافة قائمة هي عبارة عن خليط من عناصر الثقافات الثلاثة (الرعائية، الخضوع والمشاركة) وذلك بنسب مختلفة. (دوفرجيه، 2001، صفحة 94) وهذا ما يعطي للثقافة السياسية دورا هاما في تحديد شكل الانتقال السياسي الممكن للمجتمع المعني بهذه العملية، كما يرتبط التحول الديمقراطي بنوع الثقافة السياسية للقوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في المجتمع.

6- تحديات التحول الديمقراطي في الدول العربية:

تمثل الثقافة السياسية عائقا كبيرا في ترسيخ وتعزيز قيم الديمقراطية في مجتمعات الدول العربية، فمن غير الممكن أن تتطور ممارسة الديمقراطية في جو يسوده عدم الاستقرار في جميع المجالات، بسبب الخوف والشك في كل أقوال وسلوك الآخر، فكل طرف لديه أهداف مبطنة وغير معلنة عكس ما يظهره للآخرين، فلا يمكن إدارة عملية التحول الديمقراطي بمنطق إقصاء الآخر، أي من ليس معي فهو ضدي، وأن كل المشاكل التي يعاني منها المجتمع، لا يمكن حلها إلا عن طريق شخص أو مجموعة من السياسيين الذين يزعمون أنهم يملكون الحلول دون غيرهم، وعلى الأطراف الأخرى الامتثال لهم ولسياساتهم، لأن الاعتقاد بوجود نص أو شخص يملك الحقيقة المطلقة يقضي على التعددية، بل من أجل إنجاح عملية التحول الديمقراطي، لابد على الجميع

العمل معا لمعالجة هذا التشتت والانقسام الذي أصاب المجتمع، وإعادة الثقة المفقودة بين الأفراد ومؤسسات الدولة، عن طريق العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وترسيخ مبدأ سيادة القانون. (الوحيشي، 2015، صفحة 62)

تعتبر الثقافة السياسية من المداخل الأساسية التي استخدمت في تحليل ظاهرة بقاء الأنظمة التسلطية في الدول العربية ومنها دول المشرق العربي، لأن طبيعة الذهنيات السائدة في المجتمعات العربية بنيت على مرتكزات وأبنية فكرية واجتماعية وتقاليد سياسية، بعيدة عن أبسط مبادئ الفكر الديمقراطي وبناء ثقافة سياسية واعية. (كبابي، 2016، صفحة 244)," فقد كرست الثقافة السياسية العربية نمطا من الممارسة السياسية الاجتماعية تعلي من شأن قيم الطاعة والولاء والتوحد، باعتبار أن التنوع يؤدي إلى التفرقة". (معو، 2016، صفحة 20)

وفي ظل ربيع الشعوب العربية برزت إشكالية البناء الديمقراطي، تجسدت في غياب الثقافة السياسية الديمقراطية، على اعتبار أن تجسيد البناء الديمقراطي غير مرتبط بالجانب المؤسساتي والإجرائي فقط، وإنما أيضا بالبناء القيمي للديمقراطية؛ حيث برزت في الأفق صعوبات كبيرة في تغيير نمط الثقافة السياسية السائدة، مما يصعّب مهام التحول الديمقراطي في هذه الدول، بفعل استمرارية الثقافة السلطوية ببعديها السياسي والمجتمعي، ومع هذه المعطيات القائمة تبرز الحاجة إلى ضرورة الاستثمار في تغيير الثقافة السياسية السائدة كمدخل أساسي للبناء الديمقراطي الجيد. (الزياني، 2015، صفحة 3)

وبالحديث عن الثقافة السياسية في الدول العربية، نلاحظ تراجع الدور التسلطي للأنظمة السياسية في بعض الدول في الآونة الأخيرة، بفضل الثورات التي استطاعت أن تقوض مؤسسات ونخب النظم الاستبدادية السابقة، إلا أنها لم تصل بعد إلى تكوين ثقافة سياسية ديمقراطية، بحيث يبقى الرهان الحقيقي هو كيفية محق قيم الثقافة السياسية التسلطية التي تغلغلت في جينات العقل السياسي العربي، سواء على مستوى الشعور واللاشعور الذي يحدد أنماط السلوك السياسي السلطوي، (الزياني، 2015، صفحة 5) فحتى بعض الدول التي انتقلت إلى مرحلة التعددية الحزبية مازالت بعيدة كل البعد عن تطبيق أسس ومبادئ الديمقراطية الحقيقية، كحرية التعبير ومبدأ التداول السلمي على السلطة وتطبيق القانون وإحقاق العدالة...الخ، حتى الأحزاب السياسية لا تمارس الديمقراطية بداخلها، ويظهر ذلك جليا على مستوى قيادتها التي تحتكر السلطة داخل الحزب، فالممارسة الحزبية كشفت عن مدى ضعف البناء التنظيمي للأحزاب، وظهور عيوبها بسبب التناقضات والاختلافات الداخلية، وعدم التزامها داخليا باحترام قواعد الممارسة الديمقراطية، وهذا ما أدى إلى محدودية فعالية الأحزاب السياسية سواء على مستوى التأثير في صنع السياسة العامة أو الامتداد للقاعدة الجماهيرية، فعلى سبيل المثال في الجزائر هناك من رؤساء الأحزاب الذين لم يتغيروا منذ تأسيس الحزب، وبقوا على رأسه لسنوات عديدة ولم يتقبلوا مبدأ التداول السلمي على السلطة، بل اعتبروا الأحزاب ملكية خاصة بهم، وعند مطالبتهم بالتنحي من طرف معارضين لهم، أدى ذلك إلى بروز صراعات بين أجنحة الحزب الواحد، وحدوث انشقاقات وانقسام الأحزاب إلى تيارات مختلفة، وحدثت بينهم صراعات وصلت في بعض الأحيان إلى حد العراك بالأيدي أمام مرأى العالم. وهذا ما أدى إلى اتساع الهوة بين الأحزاب السياسية وبين المواطنين، بحيث فقدت الأحزاب الدعم من طرف القاعدة الشعبية التي أصبحت لا تؤمن بها نظرا لعدم الدفاع عن مصالحها.

فمنطق الحزب الواحد لا يزال قائما حتى في الدول التي انتقلت إلى التعددية الحزبية، لأنها تعددية شكلية فقط، فمعظم الدول العربية عرفت إخفاقات في التحول الديمقراطي، لأن الأنظمة السياسية القائمة التي تسيطر على الحكم لم تتغير، ولا تريد التغيير والتخلي عن السلطة ومنحها لغيرهم، فهي تقاوم بكل قوة باستخدام مختلف الطرق والوسائل للمحافظة على بقائها في الحكم أطول فترة ممكنة،مما يضعها في صراع دائم مع الحركات والثورات الاجتماعية مثل ما حدث في مصر إثر الثورة الشعبية التي أدت إلى إسقاط نظام حسني مبارك وثورة تونس التي أطاحت بنظام بن علي، هذه الأنظمة لم تتغير بل أعادت إنتاج نفسها،

وربما أصبحت أكثر سلطوية باستخدام كل أساليب الإقصاء وزرع الخوف في نفوس المواطنين، والقضاء على كل الحركات المناهضة لها بالسجن لقادتها أو النفي بل وحتى بالإعدام مثل ما حدث في مصر.

فالأنظمة العربية على اختلاف أنماطها السياسية ملكية أو جمهورية أو جماهيرية برلمانية أو غير برلمانية " لم تصنع هذه الاختلافات الشكلية في طبيعة الأنظمة والمناهج السياسية المتبعة فرقا جوهرياً في طبيعة الممارسة والمشهد السياسي العربي الذي كثيرا ما اقتربت طبيعة ممارسته من ممارسات الأنظمة الشمولية، على اختلاف أشكالها وتباين مستوياتها. لقد أنتجت الأنظمة العربية البؤس وقتل الأمل في نفوس الشعوب العربية، حيث صنف الباحث الهواري عدي الأنظمة العربية في خانة الأنظمة الشمولية التسلطية التي رأى أنها متشابهة على الرغم من كل ما بينها من اختلاف :" تقتسم على الصعيد السياسي خصائص مشتركة منها خصخصة الدولة Privatisation de l'état والمشاركة الضعيفة جدا للشعب في المؤسسات السياسية" وهذا ما يتوافق مع ما يراه فيليب دروز – فانسان Philippe Droz – Vincent :" كانت الدول العربية محكومة بأنظمة شمولية، من خصائصها الأساسية تجميع المناصب والمسؤوليات بين أيدي نخبة قليلة". (لخضاري، 2019، الصفحات 142-143)

تقوم السلطة بتوجيه المشاركة السياسية للمواطنين لتحقيق أهدافها الخاصة، كالتحكم في نتائج الانتخابات التي أصبحت صورية فقط ولا تغير من الواقع شيئا، مما دفع بالمواطنين إلى العزوف عن المشاركة السياسية واللامبالاة بكل ما له علاقة بالسياسة، فنتج عن ذلك نوع من الاغتراب السياسي.

أكدت إحدى الدراسات أن هناك في الثقافة العربية ما يعادي الديمقراطية، لأنها لا تحتل مكانة هامة في منظومة القيم والمعايير السائدة في المجتمع، وهذا ما يدل على أنها ليست بثقافة ديمقراطية، لأنها لا تشكل مطلبا اجتماعيا شعبيا، بحيث يرى برهان غليون "أن الديمقراطية وليد طارئ على الوطن العربي من حيث هو فكرة ومن حيث هو ممارسة معا، ويطرح قضية بناء الوعي الديمقراطي في الثقافة السياسية العربية لأنه ما لم يتحقق بناء الديمقراطية فعليا في الوعي وفي توازن القوى الاجتماعية والسياسية يمكن لانهيار أنظمة القهر أن يقود إلى الفوضى أو إلى سيطرة مافيا جديدة على السلطة، تحت غطاء تعددية لا تحترم دستورا ولا تقيم أي اعتبار لقيم الحرية والمساواة القانونية." (حملة، 2015، صفحة 287)

7- عراقيل التحول الديمقراطي في الدول العربية:

يواجه الانتقال الديمقراطي في الدول العربية عدة عراقيل أهمها:

- ضعف الثقافة الديمقراطية في المجتمع، ويظهر ذلك جليا في ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني، فالسلطة يحتكرها أنصار اتجاه سياسي معين. (معو، 2016، صفحة 26)
- امتصاص روح ومضمون الديمقراطية والانتخابات والإبقاء على المظاهر الاحتفالية للديمقراطية.
- العقلية الشمولية التي لا تعترف بأزمة التحول الديمقراطي، وتقف ضد فكرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل.
- توسع دائرة الفساد في السلطة والمجتمع ومنظمات المجتمع المدني وبمستويات متباينة. (الشميري، 2011، الصفحات 17-18)
- غياب معارضة سياسية قوية قادرة على إحداث التغيير بأفكارها وتوجهاتها ومواقفها، بسبب القيود الكثيرة المفروضة على التعددية السياسية وعلى نشأة الأحزاب وعملها. (فرحاتي، 2008، صفحة 142)
- أفرغت السلطة التعددية الحزبية من مضمونها وأنتجت بذلك أزمة شرعية وأزمة مشاركة سياسية.
- انعدام الثقة في الحكام ومؤسسات النظام السياسي من أسباب منع التحول الديمقراطي.

- العراقيل الأمنية كالإرهاب والتطرف وأزمة الشرعية والمشروعية وأزمة الهوية والانتماء، وأيضا العراقيل الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

- سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، ويظهر ذلك من خلال التدخل المستمر للجيش في أغلب المسائل السياسية خاصة المتعلقة منها بنظام الحكم. (خليفة و بارة، 2022، صفحة 292)

رغم كل العوائق التي تقف أمام عجلة التحول الديمقراطي، لازالت الشعوب العربية وحركات المعارضة المطالبة بالديمقراطية، تتحدى الأنظمة السياسية القائمة في الكثير من البلدان العربية كالجزائر، تونس، اليمن ومصر...الخ، وذلك بالقيام بالتعبير عن سخطهم وعدم رضاهم بالظروف التي تعيشها هذه الشعوب، عن طريق الخروج إلى الشارع والاحتجاج بطرق سلمية وحضارية، والمطالبة بتغيير النظام السياسي القائم في كل دولة، وهذا ما اصطلح عليه بثورات الربيع العربي.

8 - الحركات الاحتجاجية كآلية للتحول الديمقراطي في الدول العربية:

تخضع عملية الانتقال الديمقراطي إلى عملية توزيع القوة بين القوى الفاعلة في المشهد السياسي والقيادة السياسية القائمة، حيث يأخذ التحول أشكالا مختلفة، وما يميز الدول العربية هو نمط التحول الديمقراطي الصراعي، وذلك كنتيجة لقيام حركات وثورات اجتماعية ضد الأنظمة السياسية القائمة.

ما يميز هذه الحركات في طابعها الاحتجاجي المنوط بالهبة الشعبية بدء من تونس كشرارة للثورة وامتدادا إلى كثير من أرجاء الوطن العربي كما يسميه "بورديو" Bourdieu "أيديولوجيا الاستهلاك وصولا إلى ما يسميه "إعادة إنتاج " هو قدرتها على تحدي الأنظمة السياسية في بداية الأمر ، بالاعتماد على ثُلاثية لا تفاوض ولا تراجع ولا حلول وسطى، بما هي انفجار رصيد مكبوت لإطاحة نظام قاهر ، والإعداد لدولة القانون، وإطلاق الحريات، ومحاربة الفساد. (بن الهذيلي، 2019، صفحة 310)

كانت هذه الحركات الاحتجاجية من أهم المنطلقات للبدء في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بحيث تزامن انطلاقها في وقت واحد، واختلفت أشكالها وقوتها وعددها من دولة إلى أخرى، كما اختلف تعامل الأنظمة السياسية معها حسب كل دولة، وهذا ما أثر على نجاح أو فشل التحول الديمقراطي في كل دولة.

وسنستعرض فيما يلي تجارب بعض الدول العربية في الحركات الاحتجاجية من أجل الانتقال الديمقراطي:

8-1- في تونس:

ظهرت الحركات الاحتجاجية في تونس كنتيجة للأوضاع الاجتماعية المزرية ولتفشي البطالة والفقر في عهد الرئيس زين العابدين بن علي، والتي أدت إلى تغيير سياسي وتحول ديمقراطي معتبر. (خليفة و بارة، 2022، صفحة 288)

لقد رفع الشباب شعار الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، مما وضعه في مواجهة قمع السلطة الشمولية. انتهت بسقوط نظام الرئيس بن علي وإجراء أولى الانتخابات عقب ثورة الكرامة في 23أكتوبر 2011 عرفت بانتخابات المجلس التأسيسي، التي فازت فيها حركة النهضة وانتخاب المنصف المرزوقي رئيسا مؤقتا للبلاد من طرف المجلس الوطني التونسي، ورغم تحقيق تونس انتقالا سلميا للسلطة إلا أن البلاد شهدت تواصل الاحتجاجات الاجتماعية وتصاعد أعمال العنف، مما أدى إلى عقد حوار وطني بين حركة النهضة وأحزاب المعارضة انتهى بقبول الحركة ترك السلطة للتكنوقراطيين. (رحماوي و خياري، 2022، صفحة 601) وبذلك مهدت الطريق للبدء بعملية التحول الديمقراطي بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في نهاية 2014 فاز فيها الباجي قايد السبسي عن حزب نداء تونس وأصبح رئيسا للبلاد. شكل منطق الحوار الذي اتخذته القوى السياسية سبيلا لحل مشاكلها والقضاء على الأزمة، عن طريق التفاهم وتجاوز بعض نقاط الاختلاف. ثم عادت مجددا حركات الاحتجاج في 2018 نظرا لعدم تجسيد الوعود التي قدمتها الأحزاب السياسية ، انتهت بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سنة 2019 بعد وفاة الرئيس السبسي، حيث قام المجتمع

المدني بمجهودات كبيرة من أجل بناء نظام ديمقراطي تعددي، مبني على المساواة بين جميع المواطنين وتشجيعهم على المشاركة السياسية.

وبذلك خطت تونس شوطا هاما في عملية التحول بالرغم من الصعوبات التي واجهتها في طريقها نحو الديمقراطية.

2-8- في مصر:

أما في مصر فقد شهدت أيضا العديد من الحركات الاحتجاجية المناهضة للنظام السياسي القائم، وبلغت ذروتها في عهد الرئيس حسني مبارك. و استمر تصاعد منحى الاحتجاجات إلى غاية انفجار ثورة 25 يناير 2011 ، التي نجحت في إسقاط نظام حسني مبارك، مما أدى بالبلاد إلى الدخول في مرحلة انتقالية وتسلم المجلس العسكري السلطة في 11 فيفري 2011، ليتم فيما بعد التحضير لإجراء انتخابات رئاسية فاز فيها محمد مرسي الذي تولى الحكم بتاريخ 30 يونيو 2012، وبإعلانه الدستوري الذي بموجبه تحصل على صلاحيات استثنائية، برزت حركات مناهضة لحكم الإخوان المسلمين أدت إلى ظهور حركات احتجاجية جديدة تحمل مطالب سياسية تدعو فيها إلى إسقاط النظام، حيث تحالفت الحركات الاجتماعية مع الأجهزة الأمنية مما أعطى للمؤسسة العسكرية شرعية الانقلاب بقيادة عبد الفتاح السيسي وعزل الرئيس مرسي. وبذلك تعود المؤسسة العسكرية إلى التحكم في مقاليد السلطة عن طريق انتخاب السيسي رئيسا لمصر، وعليه يمكن القول أن عملية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في مصر قد تعثرا إلى إشعار آخر، وذلك بما تحمله الحركات الاجتماعية الجديدة من آليات ومطالب تخدم مسألة التحول الديمقراطي. (خليفة و بارة، 2022، الصفحات 286-287)

3-8- في البحرين:

انطلقت شرارة الثورة والاعتصام في البحرين عقب أحداث 14 فيفري 2011، والتي جوبهت بالقمع والاعتداء مما أدى إلى سقوط ضحايا، وبالرغم من استعمال القمع والعنف ضد هذه الاحتجاجات إلا أنها عرفت تزايد مستمر لتدخل البلاد في حالة طوارئ، وتبدأ عمليات الهجوم على المعتصمين وحملة الاعتقالات بداية من 16 مارس 2011 إلى غاية إخماد تلك الثورة. تميزت الحركات الاحتجاجية بالبحرين بطابعها الطائفي (السنة والشيعة)، وعرفت تصعيد في المطالب شمل العديد من المسائل السياسية، وبالرغم من التعبئة الشعبية وتوسع دائرة الاحتجاجات، إلا أنها لم تستطع تحقيق مكاسب سياسية بسبب الاستعمال المفرط للقوة العسكرية من طرف النظام التي جوبهت بها تلك الاحتجاجات. (خليفة و بارة، 2022، الصفحات 289-290)

الأمر نفسه حدث في سوريا، اليمن وليبيا، مما وضع الشباب الثائر في مواجهة سلبية غالبية أفراد مجتمعاتهم وثقافتهم السياسية التقليدية القائمة على الطاعة والخضوع والخوف من جهة، وثقافة السلطة السياسية السائدة من جهة أخرى، فالتحول الديمقراطي في هذه الدول مؤجل إل حين، بسبب الفوضى والحروب التي أدت إلى تخريب ودمار البنى التحتية، وانقسام المجتمع إلى طوائف وتيارات سياسية، دينية وإيديولوجية مختلفة من الصعب إيجاد أرضية للحوار والاتفاق فيما بينها للخروج من هذه الوضعية، حيث لم تستطع كل محاولات القوى السياسية لهذه الدول الوصول إلى حلول للم شمل الإخوة الفرقاء، بسبب الاختلافات الجوهرية في الأفكار والتعصب والانفراد بالرأي.

قامت بعض الدول بإجراء تغييرات شكلية داخل النظام لكنها لم ترق إلى المستوى المطلوب، مثل تغيير الرؤساء وتعديل الدستور، مثل ما وقع في الجزائر إثر الحراك الشعبي الذي انطلق في فيفري 2019حيث شهدت الجزائر ثورة شعبية سلمية أطاحت بحكم الرئيس، لم تشهد الثورة قمعا عنيفًا ولا أعمال عنف، وبدا كأن النظام استفاد من آثار العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر منذ وقف المسار الانتخابي، عقب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1991، حيث انطلقت فترة انتقالية صعبة توجت بعملية إصلاح سياسي قادها النظام، بهدف معلن هو تكريس نظام ديمقراطي تعددي فعلي. واستطاع النظام البقاء والاستمرار،

باستعمال طرق ووسائل مختلفة أهمها كبح جماح المعارضين وتشويه صورتهم لدى الرأي العام، ووضع قيود قانونية على تشكيل الأحزاب والمجتمع المدني، وتحديد نتائج الانتخابات مسبقا، والسيطرة على الإعلام والصحافة. لكن النظام السياسي لم يتغير كثيرا بل تم تغيير بعض الأشخاص فقط، فالأنظمة العربية تقوم بتغيير الواجهة فقط دون المساس بجوهر النظام، أي القيام بحلول طفيفة وظرفية لغرض إلهاء الشعب عن القضايا المصيرية الهامة.

من خلال ما سبق ذكره من تجارب بعض الدول العربية في عملية التحول الديمقراطي، يمكن القول أن الأنظمة السياسية العربية ليست لديها القابلية والاستعداد الحقيقيين للتغيير والتوجه نحو الديمقراطية الفعلية، بسبب غياب ثقافة الانتقال السلمي للحكم والصراع بين القوى السياسية من أجل الوصول سدة الحكم،أما الكلام عن نيتها في التحول الديمقراطي فهو مجرد شعارات فقط، تستخدمها في الخطب مع اقتراب المواعيد الانتخابية.

يرى الباحث سمير الشميري أن التحول الديمقراطي يحتاج إلى: (الشميري، 2011، صفحة 7)

- بناء دولة ديمقراطية مستندة على النظام والقانون والشرعية الدستورية والقانونية.
- اقتناع الهيئات النظامية والنخب بالديمقراطية والتداول السلمي على الحكم.
- نشر التعليم والثقافة وزيادة مستوى الإدراك والمعرفة لدى أغلبية الأفراد.
- الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي.
- فعالية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وممارستها للديمقراطية الداخلية كنموذج يقتدى به في المجتمع.
- الانتخابات الديمقراطية النزيهة.

لأن التحول الديمقراطي ينتج عن زيادة مستوى الوعي السياسي لقيم المشاركة السياسية لدى المواطنين، والبناء الفعلي لمؤسسات الدولة، وتستوجب عملية الانتقال توافر وتفعيل مجموعة من المؤشرات، من بينها وجود فهم ووعي وإدراك للمجتمع السياسي، ووجود انسجام متكامل بين الثقافة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية ، فهذه الأخيرة هي بمثابة وعاء يقوم بوظائف متعددة من تمثيل وتأطير ودمج وتنشئة ...الخ. (معو، 2016، صفحة 26) ويستوجب وجود إرادة حقيقية للتغيير وانخراط جميع القوى السياسية والاجتماعية لإنجاحه، عن طريق الاتفاق حول تشكيل أرضية للحوار الجاد والفعال، بعيدا عن كل أشكال الإقصاء والتهميش والانفراد بالرأي، وتجاوز كل العراقيل التي تقف عائقا في سبيل تحقيق ذلك، بالتنازل عن بعض الحقوق من الطرفين خدمة للمصلحة العامة.

إن الديمقراطية لا تبنى على مؤسسات شكلية فحسب، ولكنها ثقافة مؤسسات أيضا، أي من خلال مؤسسات حقيقية قائمة على التنوع والاختلاف في الرأي بين جميع أفراد المجتمع الواحد، وثقافة ديمقراطية يمارسها المواطن من خلال هذه المؤسسات الديمقراطية الحقيقية.

للوصول إلى تأسيس الدولة الديمقراطية لابد أن يكون الشعب سيد قراراته، بحيث يختار بإرادة حرة، ووعي إدراكي، نظام حكمه وحكومته عن طريق انتخابات نزيهة، من دون تزييف أو تضليل، وفق مرجعية دستورية تضمن الحقوق والواجبات على أساس المواطنة. (سريبة، 2019، الصفحات 82-83)

على المجتمعات العربية العمل على تطوير الثقافة السياسية ونشرها لتصبح ثقافة ديمقراطية، لكي تتمكن من مواجهة تحديات التحول الديمقراطي، وبالتالي تمكين المواطن من القيام بدوره في التأثير على القرارات السياسية، من خلال ما يتوفر لديه من معارف وآراء وتوجهات، تمكنه من اختيار رؤسائه وتغييرهم عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.

الظاهر في المخاضات التي تعيشها دول الربيع الديمقراطي، أن عملية هدم المؤسسات السياسية واستبدالها بأخرى، تعبّر عن إرادة الشعب، هي عملية يسيرة على خلاف ما إذا كان الأمر يتعلق باستبدال قيم ثقافة سياسية ديمقراطية بقيم ثقافة سياسية استبدادية، هي مسألة بالغة التعقيد، وقد تحتاج إلى وقت بفعل موانع وإكراهات تشكِّل التفكير الجمعي السلطوي ليس فقط في علاقة السلطة بالمواطن وإنما بفعل تمكنها حتى من العلاقات الاجتماعية مما يفرض تحديات كبيرة وعظمى. (الزياني، 2015، صفحة 5)

9- ترسيم وتعزيز قيم الثقافة السياسية في البناء الديمقراطي:

تحتاج الديمقراطية والتحول الديمقراطي إلى توفير أرضية مناسبة ممهدة لنظام ديمقراطي عادل، فتطبيق أسس الديمقراطية في ظل غياب الأسس والمبادئ الأولية الممهدة لنظام ديمقراطي يؤدي إلى تشويه المؤسسات والخطوات الديمقراطية وإلى الفوضى. (الشميري، 2011، الصفحات 4-5)

بناءا على تعريف ألموند فإنه يمكن القول بأن ترسيخ النظام الديمقراطي يتطلب شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع وهو ما أكدته العديد من الدراسات (حملة، 2015، صفحة 386)

إن الثقافة السياسية ليست ثابتة في تاريخ أي مجتمع، سواء كان مجتمع ديمقراطي أو غير ديمقراطي، بل هي متغيرة حسب إرادة واستعداد أفراد المجتمع لتحقيق التغيير والمضي قدما لإرساء القيم الديمقراطية. إن الثقافة والوعي هما من المقدمات الأساسية لقيام أي حراك ديمقراطي، فلا يمكن أن توجد ممارسات ديمقراطية مقبولة إلا بثقافة سياسية معتبرة،

يتم ترسيم الديمقراطية كبنية أساسية على مستوى الممارسة السياسية في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي لمختلف القوى السياسية، ويعتبر التداول على السلطة قاعدة من قواعد الديمقراطية، وذلك بالاحتكام إلى الشعب عن طريق انتخابات شفافة ونزيهة، يكون فيها الحكم للفائز بثقة أغلبية الناخبين، فالانتخاب أصبح إحدى خصائص الأنظمة الديمقراطية(Dahl, 1998, p. 22) لأنه قابل على التداول الديمقراطي، حيث تساهم الانتخابات الحرة والنزيهة في تشجيع ورفع نسب المشاركة السياسية للمواطنين، وإعادة الثقة المفقودة بين الحاكم والمحكوم. فسلامة الديمقراطية ونجاحها يتوقفان على سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها ومصداقيتها. (ناجي، 2007، صفحة 182)

ويتم تعزيز قيم الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي الحقيقيين بتوفر جملة من الشروط، أهمها العمل على رفع مستوى الوعي السياسي الديمقراطي للأفراد، وهو إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومعرفة طبيعة الظروف المحيطة به والتحديات التي يواجهها من الداخل والخارج، كما يعتبر الوعي السياسي طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته سواء في الدول الديمقراطية أو في الدول غير الديمقراطية. فالفرد بحاجة إلى رؤية سياسية واعية وشاملة بالظروف والأزمات التي تحيط بالمجتمع. (الزياني، 2015، صفحة 06) فما يلاحظ في المجتمعات العربية هو تدني قيمة الديمقراطية في سلم القيم، فهي لا تقع ضمن أولويات المواطن العربي. (حملة، 2015، صفحة 388) بحيث يلاحظ ضعف الوعي السياسي لدى المواطن العربي وبدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، وهذا ما أدى به إلى عدم الاهتمام بالسياسة التي يعتبرها بعيدة عن تحقيق آماله وطموحاته، بحيث أصبح يهتم فقط بأموره الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في كيفية إشباع رغباته وحاجياته اليومية.

ضرورة الاهتمام بالتنشئة السياسية للأفراد من أجل غرس قيم الثقافة الديمقراطية، وهي العملية التي يتم من خلالها تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع. إن القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي تتضمنها الثقافة السياسية، هي نتاج وانعكاس لنوعية التنشئة السياسية التي يتلقاها أفراد المجتمع. تحاول جل الأنظمة السياسية توظيف عملية التنشئة السياسية لغرض

غرس القيم والأفكار والتوجهات التي تتماشى وقيم وأفكار وتوجهات الأنظمة الحاكمة، وذلك بتسخير القنوات والمؤسسات الخاضعة لسلطتها مثل وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية.

إن التنشئة الاجتماعية والسياسية في الدول العربية يغلب عليها الطابع التسلطي سواء في الأسرة أو في المدرسة أو في الجامعة...الخ (حملة، 2015، صفحة 387) فالأفراد ليس لديهم الحرية الكاملة في إبداء آرائهم وتصوراتهم حول الأمور السياسية الكبرى، التي تهم وتؤثر في تسيير شؤون البلاد والمجتمع، فدورهم هو طاعة الحكام والامتثال لأوامرهم بعيدا عن كل أشكال الحوار والنقاش فيما بينهم، مما يؤدي بالمواطنين إلى نفورهم عن كل ما له علاقة بالسياسة.

ويؤكد هشام شرابي في دراسة له عن المجتمع العربي على انعدام التنشئة السياسية في الدول العربية، عن طريق تقليص فرص تحقيق التنشئة السياسية وضمان آلياتها واستبعاد العوامل المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفرد، وتشكيل وبلورة نمط سلوكه السياسي. (كبابي، 2016، صفحة 245)

يؤدي تعزيز المشاركة السياسية إلى تزويد النظام الحاكم بمزيد من الآراء والتصورات التي تساعده في اتخاذ القرارات، بحيث تعتبر المشاركة السياسية بمثابة همزة وصل بين الحكام والمواطنين، فمن خلالها يتم نقل احتياجات ومتطلبات الأفراد، وهذا ما يؤدي بالشعب إلى الشعور بمساهمته في صنع القرار، وبذلك يتعزز استقرار المجتمع وتتكرس شرعية النظام السياسي ويرتفع مستوى الولاء له وتتراجع صور استغلال السلطة.

يتم بناء الديمقراطية عن طريق الفرد الذي يتخذ صفة المواطن داخل الدولة، ويجب على المواطن المشاركة في الحياة السياسية ولو بالحد الأدنى، وذلك بمعرفته لكيفية إدارة الشأن العام والمشاركة في الانتخابات، ولكي تكون مشاركة المواطن ايجابية يجب أن يكون متشبعا في عقليته وثقافته وسلوكه بالقيم الديمقراطية. (الزياني، 2015، صفحة 07)

ومن أجل إقرار ديمقراطية حقيقية، لابد أن تكون العملية مبنية على دراسة ونظرة شاملة للديمقراطية، بحيث تشمل الدولة كسلطة والمجتمع بمختلف أطيافه واختلافاته السياسية، الإيديولوجية، الثقافية والدينية...الخ، فإذا انتشرت الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع، وترسخ السلوك الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية والنقابات وهيئات المجتمع المدني، تكون الطريق معبدة أكثر نحو الديمقراطية، وبالتالي لا يمكن للدولة إلا أن تعكس مستوى تطور المجتمع في شموليته وليس في أجزاء محدودة منه. (العلمي، 2013، صفحة 195)

10- الخاتمة:

يعتمد نجاح عملية التحول الديمقراطي على تجديد الثقافة السياسية التي تتوافق مع كل أفراد المجتمع، لأن الديمقراطية لا تقتصر على المؤسسات والإجراءات فقط، بل تتعداها إلى ضرورة وجود البعد القيمي الثقافي الذي يعتبر دعامة أساسية في الحفاظ على استقرار الديمقراطية وتطويرها، والتوافق حول كيفية بنائها بين كل الأطراف من نظام سياسي وأحزاب سياسية ومجتمع مدني وكل المواطنين، بعيدا عن كل الانتماءات السياسية والإيديولوجية والإقصاء والتهميش للآخر، وتجاوز كل الصعاب والعقبات عن طريق تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، لوضع سكة الديمقراطية على الطريق الصحيح.

إن التحول الديمقراطي الحقيقي يحتاج إلى تشكيل ثقافة سياسية جديدة توائم شكل وطبيعة الأنظمة السياسية العربية القائمة، ولابد أن تكون ثقافة شاملة وجامعة تسع الجميع، نابذة لكل الصراعات الإيديولوجية والدينية والإثنية والطائفية، وتحفظ حقوق جميع الأقليات والانتماءات، في إطار دولة ديمقراطية ترتكز على مؤسسات قوية قائمة على الحرية العدل والمساواة وسيادة القانون.

وعليه يستوجب تشكيل ثقافة سياسية جديدة لدى المواطنين تكون مغايرة للثقافة السياسية التقليدية السائدة، ترتكز على مبادئ وقيم الحرية والديمقراطية الحديثة التي تتميز بها الدول التي عرفت الانتقال الديمقراطي، من خلال الاهتمام بالتنشئة السياسية واستنهاض الوعي السياسي الديمقراطي لدى المواطنين.

- قائمة المراجع:

بلقيس أحمد منصور. (2004). الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي في اليمن. القاهرة: مكتبة مدبولي.

حسن ملحم. (1993). التحليل الاجتماعي للسلطة . الجزائر: منشورات دار حلب.

حسين علوان. (2009). اشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

حمزة خليفة، و سمير بارة. (سبتمبر, 2022). الحركات الاحتجاجية وأثرها على تعزيز سياقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر- تونس- البحرين). مجلة العلوم القانونية والسياسية ، 13 (2)، الصفحات 274-293.

زين العابدين معو. (جوان, 2016). دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية. مجلة العلوم الانسانية (5)، الصفحات 12-33.

سمير خطاب. (2004). التنشئة السياسية والقيم. القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع.

سمير عبدالرحمن الشميري. (افريل, 2011). مطاعن الانتخابات والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمنية. دفاتر السياسة والقانون (عدد خاص)، الصفحات 1-24.

صبرينة حملة. (2015). الاشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي. مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية (7)، الصفحات 274-293.

صليحة كبابي. (2016). الهوية والثقافة السياسيةكمدخل للتحول الديمقراطي في الشرق الاوسط. مجلة العلوم الانسانية (46)، الصفحات 237-249.

عبدالقادر العلمي. (2013). في الثقافة السياسية الجديدة. منشورات الزمن.

عبدالنور ناجي. (2007). المدخل إلى علم السياسة. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

عثمان الزياني. (2015). تجديد الثقافةالسياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي. مركز الجزيرة للدراسات ، 1-9.

علي مصباح محمد الوحيشي. (2015). دراسة نظرية في التحول الديمقراطي. مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية (المجلد الأول -العدد الثاني)، الصفحات 48-66.

عماد الدين رحماوي، و لطفي خياري. (2022). الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي بين البناء والتأثير (تونس أنموذجا). مجلة آفاق العلوم ، 7 (4)، الصفحات 596-606.

عمر فرحاتي. (2008). معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية. (جامعة بسكرة، المحرر) مجلة العلوم الانسانية ، 29، 137-147.

كمال المنوفي. (1980). الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري و دراسة ميدانية في قرية مصرية. بيروت: دار ابن خلدون.

لاري دايموند. (1994). مصادر الديمقراطية:ثقافة المجموع أم دور النخبة. (سمية فلو عبد، المترجمون) بيروت: دار الساقي.

محمد عمارة سربيبة. (2019). مستقبل المواطنة في ليبيا وتحديات الانتقال الديمقراطي. تأليف مجموعة مؤلفين، النخب والانتقال الديمقراطي التشكل المهام والادوار. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مروة محمد عبدالمنعم. (جويلية, 2021). الثقافة السياسية و الاستقرار السياسي: دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة(2004- 2020). مجلة كلية السياسة والاقتصاد (العدد الحادي عشر)، الصفحات 1-29.

منصور لخضاري. (2019). النخب العسكرية والانتقال الديمقراطي في بلدان الربيع العربي. تأليف مجموعة مؤلفين، النخب والانتقال الديمقراطي التشكل المهام والأدوار. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

موريس دوفرجيه. (2001). علم اجتماع السياسة. (سليم حداد، المترجمون) بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.

مولود زايد الطيب. (2007). علم الاجتماع السياسي. ليبيا: دار الكتب الوطنية.

هشام محمود الأقداحي. (2009). علم الاجتماع السياسي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية.

يسرى بن الهذيلي. (2019). المثقف الاكاديمي بين المعرفة العلمية والممارسة السياسية. تأليف مجموعة مؤلفين، النخب والانتقال الديمقراطي التشكل المهام والأدوار. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Addi, L. (1990). Etat et pouvoir. Alger: O.P.U.

Dahl, R. (1998). De la démocratie. Yale university,Nouveau horizon.

Delas, J.-P., & Milly, B. (1997). Histoire des pensées sociologiques. Paris: Editions Dalloz.

Duverger, M. (1967). sociologie politique. Paris, France: Presses universitaires de France.

Huntington, S. (1996). Troisième vague:les démocratisations de la fin du xx siècle. (F. Burgess, Trad.) paris: éditions nouveau horizon.